سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

بانتظار الجولة الثانية للمفاوضات

أنور بدر

أعلن الوسيط الدولي والعربي الاخضر الابراهيمي في مؤتمر صحفي في نهاية الجولة الأولى من مفاوضات جنيف ٢ أن الجولة المقبلة من المحادثات بين وفدي المعارضة والنظام ستعقد «مبدئيا» في العاشر من هذا الشهر.

إلا أن وفد الحكومة السورية أبدى حاجته للتشاور مع دمشق قبل تأكيد عودته لجولة ثانية. فيما قال وزير الاعلام السوري عمران الزعبي في جنيف أن الوفد الحكومي لن يقدم أي تنازل في هذه المفاوضات، مضيفا «لن يأخذوا في السياسة ما لم يأخذوه بالقوة».

وأضاف الزعبي كعادته جملة اشتراطات بخصوص المعارضة, كقوله أن «وفد المعارضة يجب أن يضم بالجولة المقبلة جميع أطياف المعارضة الوطنية التي نجتمع معها على حب الوطن ورسم مستقبله». دون أن يوضح لنا الزعبي إصرار النظام الذي يمثله على التنكيل بتلك المعارضة, وزج قادتها في سجونه حتى الآن, رغم اجتماعها معه على حب الوطن ورسم مستقبله؟!

بالمقابل صرح عضو وفد المعارضة السورية لؤي صافي أن «التقدم الوحيد الذي حصل هو الزام النظام بالتفاوض ضمن اطار جنيف». مضيفا أن الجولة الثانية ستكون للحديث حول نقل السلطة... وانهاء معاناة الشعب السوري في مواجهة آلة القتل الهمجية».

موضحاً أنه «لا يمكن التقدم من دون تشكيل هيئة الحكم الانتقالي» معتبراً أن «النظام لا يريد حلاً سياسياً ولا يريد التقدم نقطة واحدة على طريق إنهاء الأزمة».

ومع أن نائب وزير الخارجية الروسي غينادي غاتيلوف، لم يستبعد أن تبحث مسألة تشكيل هيئة الحكم الانتقالي في سوريا خلال الجولة الثانية من المفاوضات, إلا أنه استدرك: أن «القرار حول هذه الهيئة يجب أن يؤخذ على أساس موافقة الطرفين».

الكونغرس الامريكي استبق نهاية الحوار بقراره العودة إلى تزويد المعارضة السورية بالأسلحة غير الفتاكة، بالتزامن مع إشارات لإمكانية قيام عمل عسكري ضد دمشق على خلفية مماطلتها بتسليم السلاح الكيماوي بخلاف الجدول الزمني الموضوع لذلك.

بحيث يمكن القول أن الأطراف المعنية مباشرة في جنيف ٢ ليست مقتنعة بخصوص ما تمّ إنجازه, وليست متفائلة حول ما يمكن إنجازه, وحده الأخضر الإبراهيمي رأى أن الجولة الأولى من المفاوضات بين وفدي الحكومة والمعارضة السوريين تشكل «بداية متواضعة جداً» في اتجاه ايجاد حل للأزمة السورية المستمرة منذ حوالى ثلاث سنوات. لكنه يملك قدراً من التفاؤل بإمكانية البناء على هذه البداية المتواضعة جداً. واعداً بوضع مقترحات جديدة تشكل أجندة واضحة للمفاوضات القادمة.

النظام الذي يعيش درجة من خيبة الأمل, بخصوص عجزه عن صنع النهاية التي وعد بها كثيراً, رفع عداد الموت خلال أسبوع التفاوض في جنيف حتى بلغ ١٨٧٠ سوريا، بمعدل ٢٠٨ أشخاص يوميا. ولجأ لضخ أوهام جديدة عن مفاوضات لم تكتمل مع «الروس والأمريكان», حول تشكيل حكومة وحدة وطنية تجمع أطيافاً من السلطة والمعارضة, يمكن أن يمنح فيها الكثير من الحقائب الوزارية للمعارضة, شرط أن يختار هو من سيشاركه تلك الحكومة باسم المعارضة, لكنه بكل الأحوال لن يقبل التفاوض على مؤسسات الرئاسة والجيش والأمن والخارجية.

هذا يضع الدول الراعية لجنيف إذا كانت تهدف لإنجاح المؤتمر, أمام استحقاق وضع حد لمراوغة النظام ولعبه على التفاصيل المستهلكة, عن طريق دعم مطلب المعارضة بجدول زمني للتفاوض, والتأكيد أن تشكيل هيئة حكم انتقالية بصلاحيات كاملة, كما جاء في بيان جنيف١ يستثني الأسد من مستقبل سوريا.

الافتتاحية

غياب الدولة السورية واستعصاء الحل

سامي شيحان

تقوم فكرة الحل السياسي في جنيف ٢ على وجوب الاتفاق بين الطرفين للخروج من استنقاع اللحظة الراهنة ودوامة العنف التي قاد النظام السوريين إليها, وفق بيان جنيف ١ الذي نصّ على تشكيل هيئة حكم انتقالية بسلطات تنفيذية كاملة تتشكل باتفاق متبادل, لقيادة سوريا نحو مستقبل ديمقراطي تعددي لاوجود للأسد فيه.

النظام في سوريا يرفض رؤية هذه الحقيقية على بساطتها, ويرفض أن يتحمل أي مسؤولية في مأل الخراب والقتل الذي صنعه, ولا يفكر إلا في الطريقة المستحيلة للحفاظ على سلطة الأسد التي انتهت منذ أن رفع بعض السوريين في ساحة الحريقة شعار «الشعب السوري ما بينذل».

والإشكالية الحقيقية التي قد لا يستوعبها الغربيون عموما, تكمن في غياب أي استقلال للدولة ومؤسساتها الحزبية والحكومية عن سلطة العائلة الأسدية التي كرسها الأب عبر عقود من الديكتاتورية باسم «سوريا الأسد», فلا وجود لسوريا بدون الأسد, ومن هنا خرج الشعار الذي رفعه موالو النظام «الأسد أو نحرق البلد».

هذه المعادلة غير موجودة في العالم, باستثناءات قليلة حاليا كسوريا أو كوريا الشمالية, حتى في دول تشبهنا قليلاً كمصر أو تونس ساهمت المؤسسة العسكرية بدرجة ما في إنهاء حالة العنف وقرار تنحي الرئيس, وفي اليمن كان لمؤسسات الدولة دور في الحل السياسي هناك, بينما في سوريا ما نزال نعيش استعصاء الحل السياسي, لغياب أي وجود لمؤسسات الدولة المستقلة, كونها مؤسسات موالية للأسد بتركيبتها وآليات عملها, لذلك نجد أن الوفد المفاوض في جنيف لا يعدو كونه مجموعة ناطقين باسم الأسد, ولا وجود بينهم لمن يمثل سوريا الدولة والمجتمع, ولذلك يُصرون على نعت وفد المعارضة بالإرهابيين.

في هذه المعادلة لا وجود للوطن أو سوريا بدون شخص الأسد, وهو منطق يخدم مصالح بعض الدول كروسيا وإيران, وسيكتشف المجتمع الدولي خيبته في جنيف حين لا يجد من يفاوض على رحيل الأسد!

حرية - السنة الثانية - العدد (٧٤) ٢٠١٤/٢/٣

تلكؤ النظام بتسليم الكيماوي وحسابات جنيف

نبيل حيفاوي

أقل من خمسة بالمئة فقط, هي الكمية التي قام النظام بتسليمها, للمنظمة الدولية المعنية بمنع انتشار الأسلحة الكيماوية. وهذه الكمية المحدودة جداً, تكشف عن محاولة النظام التهرب من التزامه بالاتفاق الذي أشرفت عليه موسكو وواشنطن, وصار نافذا في الأمم المتحدة.

ذرائع النظام كثيرة لتبرير التأخير, منها الأحوال الجوية, والوضع الأمني في سوريا. لكن تجربة العالم مع هذا النظام, في المناورة والخداع والكذب والتضليل, لا تسمح بأخذ حججه وذرائعه بنظر الاعتبار. فبدءاً من إنكاره استخدام الكيماوي, ثم اتهام المعارضة بالقيام بالعمليات الكيماوية, والعودة للإقرار بمخزونه الهائل من الترسانة الكيماوية, والرضوخ للاتفاق القاضي بتسليم وتدمير هذا المخزون, فضلا عن الخداع في كافة المسائل المتعلقة بجرائمه وعملياته الوحشية ضد المواطنين على امتداد الأرض السورية, كل ذلك لا يتيح تمرير الخداع في التباطؤ والمماطلة بتنفيذ الاتفاق وفق الأجندة الدولية, والمدة الزمنية النهائية, لاستكمال تسليم المخزون وتدميره حتى حزيران ٢٠١٤.

يعلم النظام أن التهرب من تنفيذ الاتفاق ضرب من الوهم, ولا يستطيع تحمل نتائج النكث بوعوده والتزاماته, وهو لا يستطيع تأخير مواعيد التنفيذ, لكنه يسعى لبقاء الاهتمام العالمي متمحوراً حول موضوع الكيماوي, ومبتعداً عن الموضوع الأساسي لجرائمه وأعماله الوحشية, ومبتعداً عن الاستحقاق الدولي لانتقال السلطة في سوريا.

بتزامن موعد تسليم الكيماوي, مع انعقاد جنيف٢, يقف النظام مضطرباً, في محاولة منه لتشتيت الجهود الدولية, التي تنصب اليوم على مواكبة جنيف٢, حيث الإجماع الدولي, بما فيه الروسي, يعتبر جنيف١هو الأساس الذي يعقد بموجبه المؤتمر, ونقل السلطة لهيئة حكم انتقالية بدون بشار الأسد. وهنا مقتل النظام ومناوراته, وباضطراره لحضور جنيف, شعر بمأزقه الذي لا نجاة له منه.

ويعتقد النظام, أن بقاء ملف الكيماوي مفتوحاً دون حل, سيجعل تركيز العالم يبتعد مؤقتا عن استحقاق (نقل السلطة), للاهتمام باستكمال التخلص من السلاح الكيماوي, وبما يضعه النظام من عقبات, تطيل السجال حول أسباب عدم استكمال تسليمه لترسانته, يكون قد كسب المزيد من الوقت, على أمل التقدم على الأرض, وبالتالي تصبح أوراقه أقوى في تغيير مسار التفاوض مع المعارضة, بالاعتماد على ميزان قوى جديد, وراجح لمصلحته.

واهم نظام بشار, فالمراوغة بالكيماوي, ستجعله في مواجهتين متزامنتين, مع المجتمع الدولي. فالتصريحات التي أدلى بها الأمين العام للأمم المتحدة, حول تباطؤ النظام في تنفيذ التزاماته, هي رسالة, وثمة رسائل أخرى أميركية وفرنسية, تدين سلوك النظام. ولن ينجح في المراوغة على بنود جنيف, على العكس, تواكب الدبلوماسية الدولية مناورات النظام لحظة بلحظة, ولن تترك له مهرباً. كل ماهنالك, ازدياد التخبط, والصدام المكشوف مع الإرادة الدولية.

لاشك بأن النظام يستطيع كسب بعض الوقت, وتأجيل لحظته النهائية في الرحيل, لكنه لن يستطيع تغيير كل المعادلات التي نتجت عن الاتفاق الكيماوي, أو استحقاقات جنيف الأساسية, فمساحة اللعب والمناورة تضيق أكثر, والعالم بغالبية دوله, بات في موقف لا يرى بديلا لتغيير هذا النظام, كممر أساسي لإنهاء الكارثة التي صنعها بشار الأسد في عموم البلاد.

لن تنسى داريا غدر النظام!

ماجد حمود

خمسة عشر شهراً انقضوا, وداريا التي «حررها» إعلام النظام عشرات المرات, لاتزال تحت سيطرة كتائب الثوار.

في الأسبوع الأخير من كانون الثاني, حاول النظام التقاط أنفاسه على جبهة داريا, من خلال محاولة تطبيق اتفاق شبيه لما جرى في المعضمية وبرزة, وسواهما في بعض المناطق, ليخفف من الإنهاك الذي تعيشه قواه العسكرية والأمنية والميليشياوية.

إذ قامت أجهزة مختصة من النظام بالاتصال بالكتائب المقاتلة, وبواسطة وجهاء من أهل داريا, لتطرح عليهم مشروع اتفاق, يبدأ بتفاوض مباشر بين الطرفين. وكان رفض الثوار حاسما وحازما دون أي تردد, وفشلت محاولة النظام, رغم كل الصعوبات التي يعيشها من تبقى من أبناء داريا بداخلها, وتعرضهم للحصار والتجويع ومطاردة من غادر المدينة على الهوية في مناطق نزوحهم.

وجاءت مبادرة النظام, لعقد اتفاق مع ثوار داريا, إثر عملية واسعة على محور المدينة الشرقي, الذي يفتح على اوتوستراد درعا, ألحق بها الثوار خسائر كبيرة بقوات النظام, برجاله ومعداتهم. وتمت السيطرة على الطريق الدولي ليوم كامل, واستطاع الثوار التنسيق مع الثوار في القدم- عسالي, وقاموا بتبادل ما يلزم بين الجبهتين. حيث استمر طريق الاوتوستراد مغلقا لعدة ايام, وجرى تحويل المرور إلى أحد طريقين: طريق جديدة, أو طريق قصر المؤتمرات.

بعد فشل التفاوض وانعدام فرصة الاتفاق على هدنة, بدأ النظام بأعنف قصف على المدينة بالبراميل والمدفعية والهاونات, ٣٦ برميل ألقيت على داريا في يوم واحد, محاولة منه لفرض الهدنة على الثوار. ولم تكن البراميل التي القيت على داريا أقل من تلك التي ألقيت على حلب, خاصة وأن المساحة الجغرافية لداريا تعتبر صغيرة جدا قياسا بمدينة حلب.

لكن مصادر الثوار وابناء المدينة تؤكد أنهم لم ينسوا تجربتهم سنة ٢٠١٢, التي تم خلالها اتفاق على تحييد المدينة, ووقف القتال فيها بعد انسحاب الجيش الحر, فكانت النتيجة مجزرة في ثاني أيام عيد الفطر من تلك السنة, راح ضحيتها أكثر من الف وخمسمائة من المدنيين الأبرياء, جلهم من الأطفال والنساء, ونهب النظام كل مخازن المدينة

وغالبية منازلها.

وعليه, ورغم حاجة السكان المتبقين بالمدينة, وكذلك كتائب الثوار, لالتقاط الأنفاس, ووقف القصف المجنون عليهم, إلا أن خبرتهم وتجربتهم, جعلتهم حذرين من تكرار مجزرة أعنف, وهم يعلمون درجة حقد النظام على المدينة وثوارها, لأنها ألحقت خسائر هائلة بالنظام وشبيحته, وميليشياته, وميليشيا حزب الله وأبو العباس, الطائفيتين.

ويسري وسط قوى النظام وحلفائه, تناقل أوصاف مرعبة عندما يرد ذكر داريا, ومن يزج بهم بمهمات على جبهات المدينة, يعتبرون أنفسهم قتلى سلفاً. ويعود هذا الأمر إلى تماسك تنظيم قوى الثورة في المدينة, وامتلاكهم خبرات عالية في الدفاع, ومثلها في الإغارة المفاجئة على مواقع النظام التي تحاصر المدينة. علماً أنه داريا من الجبهات القلية التي تخلو من وجود أياً من داعش, أو النصرة.

وما يؤرق النظام من تجربته مع داريا, هو أن موقعها الاستراتيجي, القرب من العاصمة, ومطار المزة, واتصالها بطريقين هامين, دمشق درعا, دمشق القنيطرة, وقربها من المتحلق الجنوبي من ناحية طريق لبنان, يجعل من صمودها في حال حدوث تحول في سير المعارك في جبهات أخرى (طريق القنيطرة, وطريق درعا), مقتلا يصيب النظام في قلب العاصمة.

أعتقد أن الثوار في العالم سيدرسون تجربة داريا مستقبلاً, كما العديد من تجارب الثوار في المدن السورية الأخرى.

كيف نفسر سلوك القتل؟ وكيف نفهم نفسية القتلة؟

تحقيق ـ نعيم نصار

«الإنسان بلا تربية عبد رائع ووحش مفكر» أديسون.

عاد سؤال قديم للحضور بقوة، تركناه طويلاً بلا جواب، ويخص تلك الشريحة من عناصر الأمن والجيش والشبّيحة في النظام السوري التي مارست القتل وما تزال حتى اللحظة تستمتع بقتل المعتقلين والمحتجزين لديها، وتمرّ الناس عبوراً عليها هذه الأخبار العنيفة، بينما الواجب أن تذكر بالسؤال الكبير: هؤلاء القتلة الذين يعيشون بيننا، كيف يقتلون ثم يعودون إلى بيوتهم ليلاً للنوم مع أطفالهم ونسائهم؟ كيف يفسر علم النفس هذا القتل وتأثير القاتل على محيطه الاجتماعي الضيق والواسع؟ ويمكننا أن نضيف أن هؤلاء القتلة هم أيضاً متنمرون حسب وصف الأديب ممدوح عدوان، أي أنهم يمارسون كل أنواع التجاوزات على مرأى الجميع.

المفكر الدكتور «أحمد نسيم برقاوي» كتب منذ أيام متسائلاً وشارحاً وباحثاً عن جواب من علم النفس: «كيف نفسر هذه الرغبة في القتل والتشويه والتلذذ بمثل هذا السلوك؟

طرحت على نفسي هذا السؤال (والكلام لبرقاوي) وأنا انظر إلى صور الشهداء والمشوهين الذين بلغوا احد عشر ألفا من المعتقلين لدى أجهزة الأمن عند النظام السوري، وأنا أتأمل فيما تقوم به داعش أيضاً، من إبادة بدم بارد لكل من يخالفهم أو يختلف معهم. ما طبيعة هذه الكائنات القاتلة؟

والحق أني عدت إلى فرويد لأفهم هذه الظاهرة. وقد ساعدني فرويد على فهم غير كامل

لكنه حلّ لي جزء من اللغز، الكائنات القاتلة والتي تستمتع بالقتل مازال تطورها النفسي متوقفا عند مرحلة أكل لحوم البشر وهي مرحلة مرت بها البشرية، إنها ما زالت في المرحلة الفموية في التلذذ، ولابد أن التعذيب والقتل ينتج لديها متعة ،متعة تحول دون الشعور بتأنيب الضمير.

ماذا يعني أن تقتل داعش سجناءها قبل أن تغادر المكان بعد هزيمتها؟

ماذا يعني أن يمارس الجلاد كل أشكال التعذيب التي تنهي المعتقل موتا؟

ويختم برقاوي: «هل هذا نوع من العودة إلى مرحلة أكل لحوم البشر في صورة محرفة؟ ربما وربما جداً. لا سيما أن أحدا لا يعرف مكونات اللاشعور الجمعي أو الفردي».

وعدت بسؤال المقدمة أيضاً وطرحته على المدرس مادة الفلسفة «أحمد» في إحدى ثانويات دمشق فرأى أنه قد لا يكون الخير هو المكون الأساس في التكوين الإنساني، ولعل الشر هو الأكثر حضوراً في طينة التركيب الأولى، وربما غياب القوانين في عهد نظام الأسد الأب والابن, أو دوس السلطة على كل القوانين، جعل من هؤلاء فئة أساسية تسند أرجل السلطة، لذلك تراهم يقتلون ويعودون إلى بيوتهم، كما يعود مثقف إلى بيته بعد حضوره فيلماً سينمائياً، ينامون بعمق وكأنهم انتهوا للتو من عباداتهم.

«وفاء» مدرسة الفلسفة في إحدى الثانويات في دمشق، وضّحت أن هؤلاء يعتقدون أنهم هم الصح المطلق، فالسلطة سلطتهم والناس المعارضة طارئة في الحياة السورية ويجب إبادتها كلياً، من هنا سمعنا ومازلنا نسمع عن ضرورة أن تبيد السلطة ملايين السوريين من أجل تنظيف سوريا منهم، حتى أن هؤلاء الشبيحة يرون أن الصامت القريب للمعارضة، لا يستحق حتى أن يحصل على جرة غاز أو مازوت أو خبز.

وبدورها ترى «فريال» ـ إعلامية ـ أن المزاج العام عند الحاضنة الاجتماعية للشبّيحة تغير

كثيراً بعد أن كثرت أعداد القتلى في صفوفهم، فهناك من يتحدث عن وصول الرقم إلى مئة ألف قتيل في الطائفة العلوية فقط، فكانوا في البداية يشجعون القتل والاعتقال، ولكنهم بعد ذلك باتوا يرددون في أوساطهم الاجتماعية الضيقة، فليرحل الأسد ويتركنا نعيش بسلام. وربما اكتشفوا متأخرين أن القتل لا يولد سوى القتل المضاد، ويجب أن لا نسمح للقاتل بإكمال جرائمه.

الدكتورة في التربية وعلم النفس «براءة الخطيب» شاركتنا النقاش فرأت: قتل قابيل هابيلاً وكرت السبّحة، لكن فعل القتل والتلوين في أساليبه من القنص وإطلاق الرصاص والتفجير ورمي البراميل وصولاً إلى الذبح بالسلاح الأبيض للأطفال والنساء وبقر بطون النساء الحوامل وحرق الأجساد والتعذيب والتجويع حتى الموت، إنما يجعلنا نقف لنسأل: كيف ومتى امتلك الإنسان القدرة على التصرف بدموية؟ أقلّ ما يقال فيها أنها تنفي عن فاعلها صفة الإنسانية وتماهي بينه وبين الوحش في الغابة، حيث القتل مبرر بدافع الجوع لكن ما يبرر قتل الإنسان للإنسان هكذا؟ هناك أسباب طبية نفسية منها المعاناة من الفصام, ويكون من أمر بالقتل هو الفصامي الأول، ذلك أن مرض الفصام يضلّل صاحبه بعدة أفكار وأوهام ويصاب بهلوسات بأن ضحيته تريد الإضرار به، كما قد يكون القاتل تحت تأثير عقاقير تعطى له ليستسيغ تنفيذ أوامر القتل دون تأنيب من ضمير، وعلى الأغلب يكون هؤلاء ممن فقدوا أي طموح في الحياة مما يدفعهم للامبالاة والتهور والقيام بالسرقة والاغتصاب وتعاطي المنوعات وتتولد لديهم دوافع ثأرية فيندفعون لارتكاب الجرائم بلا توقف، والخراب الناجم عن الجرائم المرتكبة يؤثر على كل من أسر القتلة والضحايا معاً.

الأديب «ممدوح عدوان» في كتابه الهام «حيونة الإنسان» نتعرف من فضائه إلى أن المتنمرين الأمنيين «والمؤكد أن كلامه يشمل «القتلة»، يتطاولون على حرمات المواطنين، وهم أنفسهم يفقدون احترامهم لكل سلوك منضبط، ويتصرفون دوماً وكأنه يومهم الأخير، لهذا يريدون تحقيق أقصى درجة من المكاسب والغنائم بأقصى سرعة ممكنة، وينقلون هذه المشاعر إلى أبنائهم فيعلمونهم التجاوز، ويحمونهم، ومن ثم يصبحون مع أبنائهم غير راغبين في الانضباط في مدرسة أو في وظيفة، فينجحون عنوةً ويغشّون علناً، ويفرضون امتيازات دراسية ووظيفية لأنفسهم ولأبنائهم.

هناك من يرى أيضاً أن بعض الناس ومنهم القتلة طبعاً, إذا تملك قلبه الحقد يصير متوحشاً وفتاكاً أكثر من الوحوش بكثير. وتذهب الدكتورة «براءة الخطيب» إلى أنّ الضحية بالمقابل يتحول إلى مشروع قاتل أيضاً، بفعل الحقد المتشكل والعدوانية المتراكمة والرغبة في الثأر والانتقام, ليس فقط من شخص القاتل لكن من كل جماعته التي ينتمي إليها، وبذا ندخل في دوامة العنف الذي يغذي الحرب الأهلية ويسير بالجميع نحو الهاوية، هنا لابد من الدراسة العلمية الموضوعية لظواهر الخراب النفسي وتفكك بنية المجتمع والعمل على تقديم المساندة والدعم النفسي لكل الأطراف قاطبة لأن الانحراف صار عاماً وإن بدرجات متفاوتة.

وتتابع الخطيب: وكلاً من أسرة القاتل وأسرة الضحية يتعرضون لتأثيرات تتجلى بمحاولة الأولى البحث عن مبررات للقتل, أو تتخذ موقف النبذ والتبرؤ من عضو أسرتها القاتل, وهنا تكون إلى الوعي أقرب، في حين قد تتخذ أسرة الضحية موقف الاستعداد للقتل وللانتقام للدم المهدور, ومنها من تجنح للتهدئة والمسامحة حرصاً على الوحدة الوطنية والتعايش والحد من سفك الدم السوري. وهنا تكمن أهمية العدالة الانتقالية لتنفيس الاحتقان عند الجميع, وصيانة الوحدة الوطنية مستقبلاً.

حرية - السنة الثانية - العدد (٧٤) ٢٠١٤/٢/٣

هدم آلاف المنازل دون وجه حق

وصور الأقمار الصناعية تبين اختفاء أحياء بأسرها

هيومن رايتس ووتش ٣٠ كانون الثاني ٢٠١٤

قالت هيومن رايتس ووتش في تقرير مؤلف من ٣٨ صفحة إن صور الأقمار الصناعية، وشهادات الشهود، وأدلة مستمدة من مقاطع فيديو وصور فوتوغرافية، جميعها تبين أن السلطات السورية قامت عمداً ودون وجه حق بهدم الآلاف من المباني السكنية في دمشق وحماة في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣.

تقرير «التسوية بالأرض: عمليات الهدم غير المشروع لأحياء سكنية في سوريا في ٢٠١٢-٢٠١٣»، يتولى توثيق سبع حالات لعمليات هدم واسع النطاق بالمتفجرات والجرافات وانتهاك هذه العمليات لقوانين الحرب، حيث أنها لم تكن تخدم أي غرض عسكري ضروري وبدت وكأنها تعاقب السكان المدنيين عن قصد، أو تسببت في أضرار كبيرة للمدنيين، بحسب ما توصلت إليه هيومن رايتس ووتش.

قال أوليه سولفانغ، باحث الطوارئ في هيومن رايتس ووتش: «إن محو أحياء بأسرها من على الخريطة ليس من أساليب الحرب المشروعة، وتأتي عمليات الهدم غير المشروع هذه كأحدث إضافة إلى قائمة طويلة من الجرائم التي ارتكبتها الحكومة السورية». وقالت هيومن رايتس ووتش إنّ على الحكومة السورية، كجزء من مفاوضات جنيف ٢، أن تتعهد بوضع حد فوري لعمليات الهدم التي تخالف القانون الدولي، وأن تعوّض الضحايا وتوفّر سكناً بديلاً لهم. وعلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يحيل الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وقعت الحالات السبع التي وثقتها هيومن رايتس ووتش بين تموز ٢٠١٢ وتموز ٢٠١٣ في المناطق التالية: منطقتي مشاع الأربعين ووادي الجوز في حماة، ومناطق القابون، والتضامن، وبرزة، ومطار المزة العسكري، وحران العواميد في دمشق وبالقرب منها.

علماً أنّ المساحة الإجمالية للمباني المهدومة، استناداً إلى تحليل صور القمر الصناعي، تقدر بما لا يقل عن ١٤٥ هكتاراً ـ وهي مساحة تعادل نحو ٢٠٠ من ملاعب كرة القدم. وكان الكثير من المباني المهدومة عمارات سكنية مكونة من عدة طوابق، وصل بعضها إلى ثمانية. وفقدت آلاف العائلات مساكنها نتيجة لعمليات الهدم هذه. أما المناطق المتضررة فكانت جميعها مناطق تعتبر معاقل للمعارضة، من جانب السلطات والشهود الذين أجرت معهم هيومن رايتس ووتش المقابلات.

ادعى مسؤولون حكوميون ومنافذ إعلامية موالية للحكومة أنّ عمليات الهدم شكلت جزءاً من جهود التخطيط العمراني أو إزالة المباني المقامة بالمخالفة للقانون، إلا أنها كانت تتم تحت إشراف قوات عسكرية وكثيراً ما تمت في أعقابجولات من القتال في تلك المناطق بين قوات الحكومة والمعارضة. وبقدر ما استطاعت هيومن رايتس ووتش التأكد، لم تجر عمليات هدم مشابهة في المناطق المؤيدة بصفة عامة للحكومة، رغم أن الكثير من منازل تلك المناطق تم تشييدها بدورها بالمخالفة للقانون وبدون التصاريح اللازمة.

إنّ هذه الظروف، علاوة على أقوال الشهود وتصريحات أقل موارية من مسؤولين حكوميين منشورة في وسائل الإعلام، تشير إلى تعلق عمليات الهدم بالنزاع المسلح، وإلى أنها لم تكن تخدم أي غرض عسكري ضروري وبدت وكأن القصد منها هو معاقبة السكان المدنيين، أو أنها تسببت في أضرار غير متناسبة للمدنيين بالمخالفة لقوانين الحرب.

هناك سيدة كانت تعيش بالقرب من وادي الجوز، وهو أحد الأحياء التي تم هدمها في حماة، قالت لـ هيومن رايتس ووتش: «بعد تهديم وادي الجوز، جاء الجيش إلى حينا بمكبرات الصوت، وقالوا إنهم سيدمرون حينا كما دمروا وادي الجوز ومشاع الأربعين إذا أطلقت رصاصة واحدة من هنا». كما زعم عدد من أصحاب المنازل المهدومة أنهم، كانوا يملكون التصاريح والوثائق اللازمة لمنازلهم على عكس ذريعة الحكومة المعلنة لعمليات الهدم.

وفي تعليق على عمليات الهدم، قال حسين مخلوف محافظ ريف دمشق، في مقابلة مع صحفي دولي في تشرين الأول ٢٠١٢ إنّ عمليات الهدم ضرورية لطرد مقاتلي المعارضة. تمّت بعض عمليات الهدم في نطاق مواقع حكومية عسكرية أو استراتيجية كانت قوات المعارضة قد هاجمتها. ورغم أن السلطات ربما كانت لها مبرراتها في اتخاذ بعض الإجراءات المستهدفة لحماية هذه المواقع العسكرية أو الاستراتيجية، إلا أن تدمير المئات من المباني السكنية، على بعد كيلومترات من هذه المواقع في بعض الحالات، يبدو غير متناسب وينطوي على المخالفة للقانون الدولي.

قال سكان محليون لـ هيومن رايتس ووتش إن القوات الحكومية لم تقدم تحذيرات تذكر قبل الهدم، مما جعل نقل معظم أمتعتهم مستحيلاً. كما قال أصحاب المنازل الذين أجرت معهم هيومن رايتس ووتش المقابلات إنهم لم يتلقوا أي تعويض.

وقال صاحب مطعم من حي القابون في دمشق لـ هيومن رايتس ووتش إن قوات الأمن وصلت بالجرافات في صباح أحد الأيام دون إنذار، وأمرته بمغادرة المكان: «وحين سألت عن السبب، قال الجندي 'كفانا من الأسئلة' وإلا احتجزوني».

وقال إنهم لم يأذنوا له بأخذ أي شيء من المطعم، وأرغموه على الرحيل مشياً، تاركاً دراجته البخارية خلفه. وقال:»وبينما كنت أسير نظرت خلفي فرأيت الجرافة تهدم مطعمي. كان جدي قد افتتح المطعم قبل سنوات طويلة. وأدرت المطعم بنفسي لمدة ٨ سنوات. أمام عينيّ، تم تدمير كفاح عائلتي في ثانية واحدة».

دمشق: 14 يوليو/تموز 2013

يستند التقرير إلى تحليل تفصيلي لـ١٥ صورة «عالية الوضوح» التقطتها أقمار صناعية تجارية، وإلى مقابلات مع ١٦ شاهداً على عمليات الهدم ومع أصحاب المنازل المدمرة. وقد قامت هيومن رايتس ووتش إضافة إلى هذا بمراجعة تقارير إعلامية ومراسيم حكومية ومقاطع فيديو للتدمير المنشورة على موقع يوتيوب.

قال أوليه سولفانغ: «لا يجوز لأحد أن ينخدع بمزاعم الحكومة أنها تقوم بالتخطيط العمراني في وسط نزاع دموي، فهذا عقاب جماعي لتجمعات سكانية يشتبه في تأييدها للتمرد. وعلى مجلس الأمن الأممي، عن طريق الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، أن يرسل رسالة واضحة مفادها أن عمليات التستر وإفلات الحكومة من العقاب لن تقف في طريق العدالة للضحايا».

قام التقرير وفق المنهج التالي:

في مدينة حماة: هدم حي مشاع الأربعين, هدم في حي وادي الجوز. في مدينة دمشق: عمليات الهدم في حي القابون, عمليات الهدم في حي التضامن, عمليات الهدم في حي برزة, عمليات الهدم حول مطار المزّة, عمليات الهدم في بلدة حرّان العواميد. إضافة للإطار القانوني.

بالإضافة إلى خريطة سوريا, ومجموعة صور توضيحيّة التقطتها الأقمار الصناعية. وقد ألحقت هيومن رايتس ووتش التقرير بملخص ومجموعة من التوصيات الهامة.

للاطلاع:

http://www.hrw.org/ar/news/30/01/2014

حرية - السنة الثانية - العدد (٧٤) ٢٠١٤/٢/٣

البحث عن كاريزما

محمد سليم

رغم تسليمهم الظاهري بأن الأمور تجري في صالحهم، وأن النهاية سوف تكون سعيدة إذ تثبت صواب خيارهم وبعد نظرهم.. إلا أن الموالين، في لا وعيهم، مسكونون بأسئلة مقلقة عن المستقبل، أسئلة تقض مضاجعهم وتحول دون تجرؤهم على إجراء مراجعة لمواقفهم ومواقعهم.

فمثلاً هم قلقون للغاية بشأن اسم الرئيس البديل (في حال احتاجوا إلى بديل)، وبما أنهم موالون لرئيس بعينه فهم ينطلقون، في سؤالهم عن البديل، من مفهوم محدد ووحيد عن الرئاسة والرئيس، ومن هنا يغدو محور البحث (النظري بالطبع) هو ذلك الشخص الذي يستطيع نيل ولاء الناس وإجماعهم، والقادر على قيادة الشعب نحو الخلاص، الرئيس الرمز الذي تجمع عليه العقول وتتحلق حوله القلوب، وتخرج من أجله المسيرات الهادرة، وتهتف له الجماهير مقسمة على فدائه بروحها ودمها، معاهدة إياه على السير خلفه إلى الأبد.. القائد الملهم الضرورة الذي يتلخص فيه الوطن، فتغدو محبته كناية عن الوطنية وكراهيته دليلاً دامغاً على الخيانة.. وإذا كانوا يتحرجون من التصريح بذلك، فإن سؤالهم في الواقع مشوب بهم الاسم نفسه: عدد حروفه، معناه، وقعه على الآذان، رنينه الموسيقي، قابليته للهتاف، والأهم صلاحيته لأن يضاف إليه اسم سوريا، فإذا

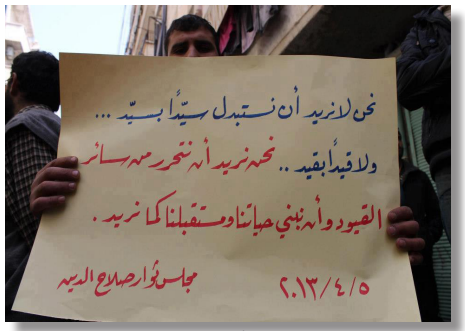

كنا سنستغني عن «سوريا الأسد» فماذا نقول بعدها؟ سوريا الجربا؟! سوريا غليون؟! سوريا السيدا؟!

إنهم يسألون باستنكار واستهجان: «هل من بديل؟! فتشوا لنا عن اسم مناسب في المعارضة، في الائتلاف، في المجلس الوطني، في الجيش الحر.. أم تريدون منا البحث في النصرة وداعش؟!».

بالنظر إلى الفهم الذي يستبطنه هذا السؤال وإلى الهاجس الذي يقف خلفه، فإن الإجابة تغدو صعبة، وعلى الأرجح ستكون سلبية، فبالفعل ليس ثمة شخص واحد جاهز لأن يكون رمزاً خالداً وقائداً خلاصياً وراعياً يسوق الرعية إلى حيث يريد موحياً لها بأنه يسوقها إلى حيث تريد.. لن نعثر في المدى المنظور على ذلك الملهم الصالح لأن نهديه اسم سوريا مجدداً.

ولكن هذا هو أصل الخلاف مع هؤلاء السائلين القلقين، إذ أننا، وبخلافهم، لسنا معنيين بالبحث عن هذا الشخص، بل أننا سعداء لعدم وجوده، وسعداء أكثر لأن أكثرية السوريين لم تعد معنية بالتفتيش والسعي وراءه، وستكتمل سعادتنا لو أن الموالين انضموا إلى هذه الأكثرية..

إن جوهر التغيير الذي حدث منذ ثلاث سنوات هو أن الهدف المنشود صار مختلفاً تماماً، إذ أننا نسعى اليوم إلى هوية وطنية جامعة غير قابلة للاختزال في شخص بعينه، وإلى دولة حقيقية ثابتة وراسخة لا يأتي بها رئيس ولا يأخذها معه رئيس.. إلى وطن أكثر غنى وعمقاً وأكبر حجماً من أن تتسع له حقيبة رجل ما فيحمله معه عندما يرحل..

باختصار فإن همنا اليوم يتركز على بناء مؤسسة، مؤسسة متينة وصلبة، محكومة برضا المواطنين وقائمة على مشاركتهم.. وعندما نشيد هذه المؤسسة يغدو من السهل البحث عن اسم الشخص الذي سوف يديرها.

أجل نحن نبحث عن مدير مؤسسة ماهر وذكي ومسؤول، ولكنه ليس إلهاً أو شبه إله. وعندما يخطئ هذا المدير سوف ننتقده، ونصوب قراراته، وعندما تنتهي مدة إدارته (أو يفشل قبل أن تنتهي) فإنه يذهب إلى بيته.. يذهب ولكن المؤسسة تبقى.

زيارة موسكو

ياسر عطا الله

من المفترض أن يصل رئيس الائتلاف الوطني، أحمد الجربا، إلى موسكو اليوم على رأس وفد من المعارضة السورية، وذلك إثر دعوة سلمها وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إلى الجربا.

وبحسب مصادر صحفية فإن لافروف سيلتقي الجربا غداً (الرابع من شباط) في الخارجية الروسية، حيث يتوقع أن يجلس الطرفان إلى مائدة الغداء.

وكان الناطق الرسمي باسم الائتلاف الوطني وعضو الوفد المفاوض في جنيف، لؤي صافي، قد أشار إلى أن «الهدف من زيارة الائتلاف إلى موسكو هو إيجاد حل سياسي».

لماذا هذه الزيارة الآن؟ وما أهميتها؟

لقد كشفت الجولة الأولى من مفاوضات جنيف عن محورية الدور الروسي، فلولا ضغط موسكو المتكرر على وفد النظام لما طال مكوثه ولكان قد انسحب مبكراً، أو على الأقل فإنه كان سيستمر في الإصرار على أهداف جانبية ومقترحات خارج السياق بعيداً عن بيان جنيف١.

صحيح أن الضغط الروسي لم يثمر إنجازات ملموسة ولكنه على الأقل ألزم النظام بأمرين: الاستمرار بالتفاوض، والإقرار ببيان جنيف١، وهنا لا يمكننا بالطبع تجاهل الضغوطات الأمريكية الملحة، ولكن هذه الضغوطات، ما دامت تستبعد الخيار العسكري، فإنها كانت ستغدو بلا جدوى لولا أنها جاءت عبر القنوات الروسية.

هناك من يصل بالدور الروسي إلى أبعد من ذلك، معتبراً أن روسيا هي عرابة المؤتمر والمنسق العام لمجرياته، وكما كانت القوة الدافعة لانطلاقه فهي ستكون القوة الضامنة لاستمراره، بل أن البعض يرى أن مؤتمر جنيف هو مؤتمر روسي بمعنى ما.

أياً تكن حقيقة الدور الروسي وأياً يكن مداه فإنه هام وفاعل بلا شك، لذلك فإن ما يدور في خلد موسكو يرقى إلى مستوى العامل الحاسم في مدى جدية المؤتمر وجدواه، وهذا بالضبط ما يذهب وفد الائتلاف اليوم لاستكشافه.

راجت منذ أشهر قليلة روايات وتسريبات تفيد بتوصل الروس إلى تسوية (مقنعة)، تقوم على مرحلة انتقالية يبقى فيها النظام دون رأسه، مع إجراء كل ما يلزم لإرضاء المعارضة: تعديلات مهمة في الدستور، وقانون أحزاب أكثر تطوراً، وحكومة انتقالية ذات تمثيل عادل وصلاحيات واسعة.. ومع أن هذا السيناريو لا يجسد رؤية الائتلاف الوطني للحل الأمثل، إلا أنه يفتح الباب أمام حل واقعي يتحقق بالتدريج، أو، على الأقل، فإن مثل هذا السيناريو يشكل مادة قابلة للنقاش والتفاوض. ومن هنا فقد تقبل الائتلاف إشارات الانفتاح الروسي وقدم إشارات مقابلة توجها بحضوره المؤتمر وبلعب دور فاعل فيه. ولكن الجولة الأولى من جنيف لم يواكبها أداء روسي يرقى إلى مستوى ما حملته هذه التسريبات والروايات من تفاؤل.

صحيح أن الروس لم يقدموا إشارات مقلقة ولكنهم، في الوقت نفسه، لم يقدموا الكثير من الإشارات المطمئنة، أما عن ضغطهم من أجل بيان جنيف١ فيجب الا ينسينا أن لهم تفسيرهم الخاص لهذا البيان، وهو ما يبدو أنهم لا يزالون مصرين عليه، أو على الأقل لم يعلنوا إلى الآن صراحة تخليهم عنه..

يستطلع وفد الائتلاف اليوم في موسكو حقيقة الموقف الروسي، ولا شك أنه سيحاول إقناع الكرملين بأن عقارب الساعة لا يمكنها العودة إلى الوراء، فإن كان الموقف الروسي مرناً ومنفتحاً على إمكانية التغيير ستغدو الجولة الثانية من جنيف ذات معنى وجدوى، وإلا فإنها لن تنتهي بأفضل مما انتهت إليه الجولة الأولى.

حرية - السنة الثانية - العدد (٧٤) ٢٠١٤/٢/٣

بدائل جنيف ٢

هشام القاسم

لم يكن مفاجئاً إعلان الوسيط الدولي في مفاوضات جنيف، الأخضر الابراهيمي، أنه لا يتوقع إنجاز شيء نوعي في نهاية الجولة الأولى من المحادثات بين وفدي المعارضة والنظام السوريين. أما العبارة التي أضافها الوسيط «هناك كسر للجليد، ببطء، لكنه ينكسر» فلم تنجح في كسر حدة تشاؤمه.

كما كان متوقعاً فإن وفد النظام كشف، ومنذ لحظة دخوله المفاوضات، عن استراتيجيته: تضييع الوقت، وتغييب الهدف الأساسي للمؤتمر تحت ركام من التفاصيل التي تقع خارج السياق.. فما إن وصلت المحادثات إلى النقطة الجوهرية، أي هيئة الحكم الانتقالي، حتى أخرج الوفد النظامي ورقة أرادها بديلاً عن بيان جنيف ١ وفيها خمس نقاط لا تأتي على ذكر المرحلة الانتقالية المنشودة حتى ولو من باب التلميح، ويبدو أن النظام قد راهن على فارق خبرة بينه وبين المعارضة، وحسب إعلامي موال فإن «الوفد الرسمي سوف يجعل وفد الائتلاف يدور حول نفسه». هذا لم يحصل، إذ فاجأ وفد الائتلاف خصمه، والرأي العام، بمهارة تفاوضية عالية وبتماسك في الصفوف والأداء والمنطق، وبمرونة ملحوظة في التعاطي مع الوسيط والدول الراعية.. ومن جهة ثانية فقد وجد النظام نفسه في مصيدة الضغط الدولي فسلم، بعد محاولات مراوغة يائسة، بجنيف ١ كمرجعية وكجدول أعمال.

ومع ذلك فإن لا شيء يضمن انصياع النظام إلى هذه المرجعية والتزامه بهذا الجدول، فبين الموافقة اللفظية والتطبيق العملي مسافة شاسعة يتقن النظام ملأها بالترهات والتفاصيل الهامشية. وإذا كان الروس قد أعلنوا نيتهم ممارسة الضغط على حليفهم ليستمر في الجلوس إلى طاولة المفاوضات، فمن سوف يضغط على الروس أنفسهم ليتخلوا عن خرافاتهم القاتلة؟

إذاً ففرص الفشل لا تزال أكثر من فرص النجاح، ولا شيء يضمن عدم خروج الابراهيمي ليقول أنه لا يتوقع إنجاز شيء نوعي في نهاية الجولة الثانية.. وربما الثالثة (في حال كان هناك ثالثة)، وبما أنه لا يمكن للمؤتمر أن يستمر على هذا المنوال إلى الأبد، فما هي البدائل المطروحة؟ ماذا بعد فشل جنيف ٢؟

قالت مصادر رسمية أوروبية أن وصول المفاوضات إلى طريق مسدود، وفشل الجهود السياسية الدبلوماسية «سيعيدان طرح كل خيارات التحرك من غير استثناء، دون أن يعني ذلك، بشكل آلي، اللجوء إلى العمل العسكري».

وترى هذه المصادر أن هناك «مروحة واسعة من الإجراءات العقابية التي يمكن أن تلجأ إليها الأسرة الدولية بحق النظام السوري في حال ثبت وبشكل حاسم أنه لا يريد الوصول إلى حل متفاوض عليه، ولا الالتزام بخريطة الطريق التي تمخضت عن مؤتمر جنيف١».

ماذا تضم هذه المروحة الواسعة من إجراءات عقابية؟ ما الذي يتبقى في حال استبعدنا «اللجوء إلى العمل العسكري»؟

لقد أثبتت العقوبات الاقتصادية فشلها إذ تبين أنها تطال الشعب السوري أكثر من نظامه، ويبدو أن فرادة سوريا الأسد في اقتصادها المعزول عن العالم، وفرادة الحكم في نظرته لشعبه وفهمه لمسؤولياته، قد أحبطا مثل هذا الإجراء اللاواقعي. إن الحصار الاقتصادي يجدي في حالة نظام معني بأوضاع الناس ومسؤول أمامهم عن مستوى الحالة المعاشية، أما في حالة ميليشيا معنية فقط برواتب عناصرها، فالحديث عن الاقتصاد يبدو ضرباً من العبث.

الحصار السياسي الدبلوماسي؟

تبين أن النظام قد استثمر قطيعته مع العالم أحسن استثمار، فصار حراً طليقاً يتصرف بلا روادع وبلا حساب لأي غطاء شرعي أو موقف دولي..

ماذا إذاً؟

لا يستبعد مسؤولون فرنسيون أن يعود الملف السوري إلى مجلس الأمن الدولي، الجهة الوحيدة المؤهلة لاتخاذ كل الإجراءات القسرية التي يمكن أن تتخذ في سوريا. ولكن هؤلاء المسؤولون سرعان ما يضعون سقفاً منخفضاً لهذه الإجراءات، في حال تم اللجوء إليها، فمجلس الأمن لن يصل أبعد من إقامة ممرات إنسانية محمية دولياً لإيصال المساعدات إلى المناطق المحاصرة!

ولكن حتى هذا الإجراء يحتاج إلى ليونة روسية غير عادية، وهذه الليونة غير متوفرة حتى هذه اللحظة ، ولا شيء يشير إلى توفرها قريباً، لاسيما أن الأداء الروسي في جنيف يقول إن موسكو لم تودع ثوابتها السورية بعد.

ثمة من يروج لتسليح نوعي للمعارضة كخيار أمريكي يعقب فشلاً محتملاً لجنيف ٢، ويستند هذا الكلام إلى معلومات تسربت من واشنطن مؤخراً تفيد بأن أسلحة أمريكية خفيفة عادت لتتدفق على جماعات (معتدلة) من مقاتلي المعارضة السورية في محافظة درعا. والأهم تلك المعلومات التي تقول إن الكونغرس الأميركي وافق سراً على عمليات تمويل، على مدى أشهر، لإرسال مزيد من شحنات الأسلحة إلى المعارضة السورية.

وحسب تقرير لوكالة (رويترز)، فإن الأسلحة، التي يرسل معظمها للمقاتلين السوريين غير الإسلاميين عبر الأردن، تضم مجموعة مختلفة من الأسلحة الخفيفة بالإضافة إلى بعض الأسلحة الأقوى مثل الصواريخ المضادة للدبابات.

إلى أي حد يمكن لهذا الخيار أن يكون بديلاً من جنيف ٢؟

التقرير نفسه يؤكد أن الشحنات المشار إليها لا تشمل أسلحة مثل صواريخ أرض - جو التي تطلق من على الكتف والتي يمكن أن تسقط طائرات عسكرية أو مدنية.. ما يعني بوضوح أننا لا نزال نتحدث عن أسلحة غير فتاكة، وبالتالي غير قادرة على إحداث تغيير جوهري في موازين القوى، وهذا ما يؤيده مسؤولون من واشنطن نفسها إذ يقولون إن هذه المساعدات العسكرية لن «تزيد التوقعات بتحقيق نصر للقوات المناهضة للأسد سواء كانوا من المعتدلين أو المتشددين».

غير أن هناك من يتجاهل هذا الكلام «المتشائم» عن خيارات محدودة، ويذهب إلى أن الولايات المتحدة تستعد للرد بما هو أكثر من ذلك بكثير، ويعتقد القائلون بهذا الرأي أن الإشارات المؤيدة لهم بدأت بالظهور فعلاً، إذ عادت الدوائر الأمريكية لإثارة ملف الترسانة السورية من الأسلحة غير التقليدية والمحرمة دولياً، وذلك عبر تصريح مدير الاستخبارات الأميركية جيمس كلابر أن «النظام السوري، الذي يجري تفكيك أسلحته الكيماوية، قادر على الأرجح على القيام بإنتاج محدود لأسلحة بيولوجية».

هل ستعود المعارضة السورية إلى المراهنة على ضربة عسكرية أمريكية وبذريعة الأسلحة البيولوجية هذه المرة؟ ألم يصبح هذا الاحتمال وراءنا بعد أن ذقنا بسببه مرارة الخيبة؟ ألم يقل الأمريكيون أنفسهم أنهم لن يتدخلوا عسكرياً لا الآن ولا بعد عشرين سنة؟

ما يصلح بديلاً عن جنيف ٢ هو نفسه ما يصلح ضماناً لنجاحه: أن تغير موسكو رأيها فتمرر قراراً من مجلس الأمن يلزم النظام بتنفيذ بيان جنيف ١. وثمة خيار آخر: أن ينجح المجتمع الدولي (الولايات المتحدة خاصة) بإقناع إيران بسحب دعمها لحليفها السوري، والتوصل معها إلى تسوية ما تضمن الحد الأدنى من متطلبات السوريين..

بغير ذلك فلا بديل واضح عن فشل جنيف ٢ إلا خطوات فاشلة أخرى.

حرية - السنة الثانية - العدد (٧٤) ٢٠١٤/٢/٣

بيروت.. ناشطون سوريون

يحتلون مقاهي بيروت وأمسياتها الثقافية

يارا بدر

طوال سنوات من قمع الرقيب السوري للحرّيات الفكرية, إعلامياً وثقافياً, شكّلت بيروت متنفّساً للكثيرين من الشباب السوري الحالم بفرص أفضل, بخبرات جديدة, ومساحة للعمل. فكانت بيروت بخشبات مسارحها, وتنوّع صحافته وصراعاتها الأيديولوجية, مثاراً أساسياً للاهتمام.

مع الحرب التي تتفاقم كل يوم في سوريا, ونزوح قرابة ثلاثة ملايين سوري إلى دول الجوار ومنها إلى أوروبا لمن استطاع إليها سبيلا ولو عبر البحار وقوارب الموت, فقد غصّت بيروت, وخاصة شارع «الحمرا» بالناشطين السوريين. نتحدّث هنا عن شريحة عمريّة شبابية تتراوح ما بين العشرين والأربعين من العمر, تعمل في حقول العمل الحر - إن صح القول- التي اكتشفتها خلال الثورة من العمل في المجال الإعلامي, إلى توثيق انتهاكات حقوق الإنسان, وحقول سبق للبعض أن عمل بها أو حاول الغوص فيها رغم الرقابة السورية مثل الصحافة, والمسرح, والترجمة, والعمل مع منظمات الأمم المتحدة, وقضايا المرأة, وقضايا المواطنة, كما الموسيقى والرسم وأدب الأطفال والشعر.

اليوم في بيروت العروض والمناسبات الثقافية الاجتماعية يصعب مواكبتها, ما بين ندوة فكرية عن (دور المجتمع المدني في سوريا) إلى جلسة نقاشية حول (شكل الحكم في المجالس المحلية في سوريا), إلى عروض سينمائية لأفلام سورية وأوروبية وعربية كانت ممنوعة من العرض في سوريا لأسباب سياسية, وسواها. وحيثما تتجه في شارع الحمرا, لا بُد وأن تصدف أحداً تعرفه, خاصة في المقاهي الأكثر شهرة بين هذه الشريحة مثل (Caribo كافيه- يونس كافيه- الحمرا كافيه- تاء مربوطة كافيه- Bean كافيه) وتطول القائمة. وفي كل لقاء سؤالان ثابتان:

وين مسافر بعد بيروت؟ باعتبارها محطة أولى للكثيرين الحالمين بأوروبا وضمانات استقرار المعيشية فيها.

والأهم: ماذا تفعل الآن؟

للحظات قليلة يشعر المرء بنفسه منفصلاً تماماً عن ارتباطه الشخصي المباشر بالحدث السوري, وكأنّنا في وسط فوهة بركان يغلي ويقذف حمماً من المشاريع والأفكار, المتشابهة في أحيان كثيرة والتي للأسف لم ينجح الكثير منها في الخروج من الصندوق كما يقال, وبعضها كان متنوعاً واستطاع الذهاب أبعد قليلاً إلى الأمام دون إعادة اختراع العجلة. ليلاً نهاراً تمتلئ المقاهي بشباب غير مُقيّد بساعات عمل محددة, وإنّما بجهازه المحمول, لتتحوّل كلمة «انترنيت» كلمة أساسيةً في الحياة, كما المنزل, والمال. فهي اليوم بالنسبة إلى الكثيرين السبيل إلى الكلمتين اللاحقتين.

الحديث عن المشاريع القادمة, يوازيه تقريباً الحديث عن الفعاليّات القائمة, نقدها, عرضها, وحتى الإخبار عنها. وفي الدرجة الثانية من الجلسات تأتي الأحاديث الإخبارية المرتبطة بالحدث السوري المباشر, والمعنونة في معظمها تحت خانة «الموت», قتل الناشط الإعلامي..., قصفت منطقة ... أسقطت براميل متفجرّة على...., وهكذا. مع شبه تغيّب للحديث السياسي, فهل هو مجرّد انتكاسة سببها الشعور باستطالة الوضع الحربي والمتفاقم سوءً إنسانياً وثورياً للسوريين, أم هو عزوف وانكفاء عن السياسية كرد فعل قصدي ربما على خيبات أمل الشباب السوري الذي تعرّف إلى عوالم السياسية بالمعنى الأوسع للكلمة بعد ثورة آذار ٢٠١١ في سوريا؟ وبعد أن تفجّرت صرخة «بن علي هرب».... «بن علي هرب»؟!

إذ وطوال عشرة أيام شدت واحداً من أبرز النقاط الفارقة في مسيرة الثورة السورية وهو «مؤتمر السلام» وبغض النظر عن مصيره السياسي, أو فعالياته المُنجزة, إلاّ أنّ تحقيقه, وغياب «هيئة التنسيق لقوى المعارضة», وسحب دعوة إيران في اللحظة الأخيرة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة, لم تشغل هذه القضايا حيّزاً واسعاً من النقاش وتبادل الآراء ووجهات النظر, ومرّ الأمر مع قليل من التندّرات الساخرة, أو التعليقات على موقع التواصل الاجتماعي «الفيسبوك» أو التعليق في الجلسات على بعض أصوات املعارضة من قبل الأصوات الشبابيّة المدنية, التي تهرب اليوم من خطر الظلاميين القادم من الشرق, كما تهرب من ظلام أقبية أفرع المخابرات السورية. إذ يُلحظ ازدياد قلق الناشطين من انتشار وتوسّع انتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها الجماعات الإسلاميّة الجهاديّة مثل «داعش»

و»حاشا» و»النصرة».

ممّا يقودنا إلى الملاحظة الثانية البارزة, وهي أنّ هذه الشريحة في الغالب, هي شباب يُمثّل طيفاً من المجتمع المدني الناشئ في سوريا عقب ثورة آذار ٢٠١١, شباب مُتحرّر اجتماعياً إن صح القول أو معتدل إسلامياً, يبدو وكأنّه يتكتل على ذاته في بيروت, هرباً من الخطر الزاحف نحو السيطرة على المناطق الخارجة عن سيطرة النظام على الأراضي السورية. ففي شارع «الحمرا» في بيروت قلّما نلحظ بين تجمعات الناشطين السوريين في المقاهي فتاة بغطاء رأس, أو بغطاء رأس ورداء أسود, أو شاباً لا يمد يده للسلام لأنه توضّى وعليه واجب الصلاة.

تكتل الشباب السوري هذا, هو تكتل غير صحي. يُفهم تماماً من حيث حاجة كل فرد إلى الانتماء إلى مجموعة تشبهه, تدعمه, وتؤمن الشعور بقليل من الأمان والحماية, ولو وهميان أو غير متحققان في الواقع. لكنها حاجة نفسية, تفاقمها عوامل النزوح والاغتراب والحرب بل ثقلها الحزين والوحشي. إلاّ أنّه يبقى تكتلاً غير صحي, فلا تزال بيروت مقصداً للكثير من القادمين من سوريا, والذين يُفاجئون باتساع الهوّة بين ظروف المعيشة القاسية في الداخل اقتصادياً وأمنيّاً, وفي ظل سطوّة الجهاديّن وقوانينهم وممارساتهم الظلامية المرتبطة بالقرون الوسطى, وبين التحرّر النسبي القائم في بيروت. هو نسبي بالنسبة إلى الكثير من المقاييس, لكنه هائل بالنسبة للوافدين الجديد, ربما يكونون عائدون.

هو تكتل سلبي إذ يزيد من انفصال الشباب الناشط المنتشر في مقاهي بيروت عن حقيقة الوضع على الأرض في سوريا, ويزيد من اغترابهم نفسيّاً وفكريّاً, ففي حين تعمل الفتاة السورية في بيروت, وتتشارك السكن مع زميلة لها, تفرض الهيئة الشرعية في مدينة دوما من ريف دمشق الغطاء على وجه السيدات, إذ بحسب منشورهم المأساوي الوقع, الذي وزّعوه قبل أقل من شهر: (أختي المسلمة كشف وجهك فتنة ومصيبة)!!!

الأكثر أنّه تكتل سلبي, لمجموعة الانطباعات التي يعكسها لدى الوافد لالتقاط دورة تدريبية, أو فسحة من هواء لا يعبق برائحة الموت, لكنه عائد بعد قليل, يوم, بعد يومين, أو أكثر إلى حضن الموت الواسع في سوريا. ينظر إلى شباب غارق في مشاريعه الذاتية, في تطوير نفسه والبحث عن فرصة للتعبير عن ذاته وأحلامه, وقول ما لديه, وهو ما يجب أن يكون. إلاّ أنّه مؤلم بالنسبة للعابر بين حدّي سيف هما الأمن السوري والظلاميين, يعكس نوعاً من التخلّي, من الانفصال عن ذلك الواقع وتلك الحياة التي هي حياته, وإن ربما لم يكن الحال في حقيقة الأمر على هذه الشاكلة لدى ناشطي بيروت من الشباب السوري, الذي ربما يبحث عن منفذٍ لبوح خيبة أمل, لالتقاط أمل, ولكن أين السبيل إلى الموازنة؟ إلى لملمة الجراح وردم الهوّات المفتوحة؟

سقوط اليسار العربي

فداء يونس

لم يكن مستغربا أن تعلن النقابية اليسارية وزعيمة حزب «العمال» التروتسكي في الجزائر، لويزة حنون ترشحها للرئاسة الجزائرية القادمة في ١٧ نيسان/ابريل من هذا العام, إذ سبق لها وأن دخلت المنافسة في الانتخابات الرئاسية للجزائر مقابل الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة عام ٢٠٠٩ وحلت بالمرتبة الثانية بعده في عدد الأصوات, وقبلها عام ٢٠٠٤ حين كانت أول امرأة عربية تدخل السباق التنافسي على الرئاسة. لكن ما نستغربه بعض الشيء إصرار المناضلة اليسارية على رفض الربيع العربي عموما, وإنكار ظاهرة الثورات التي نشأت عنه, إذ تؤكد حنون في أكثر من مناسبة أن هذه الثورات ليست أكثر من «مؤامرة غربية لضرب استقرار العالم العربي والاستمرار في نهب ثرواته». وهو الموقف الذي ما فتئ النظام السوري يردده منذ ثلاث سنوات, وهو يتقاطع أيضاً مع موقف النظام الجزائري الذي قام بطرد وترحيل أعداد من اللاجئين السوريين باتجاه المغرب.

تبدو لويزة حنون «٦٠ سنة» والتي تجلس في أقصى اليسار العربي, نسخة غير محسنة من نظام بوتفليقة الذي تبادل وإياه المدائح, رافضة أي انتقاد لسياسات هذا النظام, حتى في موضوع ترشحه لولاية رئاسية رابعة, رغم تردي وضعه الصحي, لأن «الدستور يمنحه هذا الحق كأي جزائري آخر», وهي بذلك تدافع عن حقها حين أعيد انتخابها نهاية تشرين الثاني الماضي وللمرة السابعة على التوالي، كأمينة عامة لحزب «العمال».

حنون التي رفضت تدخل الجيش الجزائري لوقف المسار الانتخابي عام ١٩٩٢, مدافعة عن حق جبهة الانقاذ الإسلامية- المحظورة حالياً في الجزائر- بالعمل السياسي, واعتقلت دون موقفها أكثر من مرة, تتنكر الآن لتاريخها النضالي وتعود صاغرة إلى مستنقع الأيديولوجيا وتناقض مصالح العمال مع الإمبريالية العالمية, أسوة بكل اليسار العربي الذي يرتكب الآن خيانة لمصالح الطبقة والفئات الاجتماعية التي يدعي تمثيلها, بل يمكن لحنون وهذا اليسار أن يضحي بملايين السوريين على مذبح التصدي للمؤامرة الخارجية!

كاريكاتير العدد

النظام الذي يرفض رؤية الواقع

جورجيت أسعد

لم يكن مفاجئا استهتار المستشارة الإعلامية لنظام الأسد لونا الشبل, أو تجاهلها للزميلة ريما فليحان, أو حتى للسفير الأمريكي المفوض بالملف السوري روبرت فورد, حين أجابت على أسئلة إعلاميي النظام، في أولى إطلالاتها الإعلامية في جنيف: من هو روبرت فورد؟ أو من هي ريما فليحان؟ فهو استنكار العارف الذي يستهين بالآخر إلى درجة إلغائه من الوجود.

لونا الشبل لم تقدم جديدا في هذا الصدد, فقبلها شطب وزير الخارجية وليد المعلم الدول الأوروبية من الخارطة السياسية, وقبله رفض رأس النظام الاعتراف بوجود ثورة شعبية ضده, معتبرا ملايين السوريين الذين طالبوا بإسقاطه مجرد إرهابيين, بل أنزلهم إلى خانة الجراثيم منذ بداية الأحداث!

يبدو هذا السلوك منسجما مع طبيعة الأنظمة الديكتاتورية التي تنتهي غالباً عند حدود تقديس فرد باعتباره القائد والملهم والمانح والراعي, مقابل القطيع الجاهل الذي يسبّح بحمد الديكتاتور فقط, وليس مستغربا أن يتماثل سلوك النظام السوري مع سلوك الزعيم معمر القذافي لحظة إلقاء القبض عليه في إحدى الحفر, حين صرخ «أنتو مين»؟ فهو لم يدرك وجود الشعب أبدا, بل لم يدرك أن الثورة ضده قد بدأت, لذلك يعتبر الأسد الصغير في أكثر من مقاربة أن من يعارضون سلطته ليسوا من الشعب, هم «إرهاب قادم من الخارج».

لذلك يتجاهل نظام الأسد المعارضة السورية, ويحيلها إلى طواحين هواء بمسميات إرهابية ليسهل عليه محاربتها, هو لا يكتفي بشطب ريما فليحان وسواها من المعارضين، بل يُصر على تجريدهم من حقهم الأساسي والطبيعي بالجنسية السورية, لأن هذا الحق منحة من لدنه, يمكن له أن يقرها أو يسحبها ساعة يشاء.

الأخطر أن نظام الأسد يبني استراتيجياته الدفاعية في مواجهة المعارضة والعالم على هذه الآليات التي تشبه سلوك النعامة حين تدفن رأسها في الرمال لتتجنب مواجهة أي خطر, هي أعجز عن مواجهته, فتهرب من رؤيته لتلغي وجوده بالنسبة لها, وهو السلوك الذي يذكرنا باستخدام وفد النظام مصطلح «ما يسمى معارضة», مع أن هذا ال«ما يسمى» هو الند المطلوب من النظام الجلوس معه إلى طاولة المفاوضات لاجتراح حل سياسي لمستقبل سوريا, وتشير كل القراءات الأولية أنه سيكون بدون الأسد.

تنتج هذه الأنظمة بنية هرمية لضبط القطيع الموالي, وتتمثل فيه الحلقات الدنيا باستمرار الحلقة العليا في نهجها وعلاقاتها, وفي نمط سلوكها القائم على رفض رؤية الواقع. وليس وزراءه ومستشاريه ومؤسساته الإعلامية إلا تعبير عن هذه الحالة القطيعية, فيكونون أمام خيارين فقط في مواجهة واقعة عيانيه: إما نفيها إن تمكنوا, أو إحالتها إلى الآخر, وهذا هو الدرس الذي أتقنته نائب الرئيس للشؤون الاعلامية بثينة شعبان, حين عجزت عن نفي صور ١١ ألف ضحية ممن قضوا في أقبية المخابرات العسكرية تحت التعذيب, فصرحت أنهم أشخاص حقيقيون قام الإرهابيون والسلفيون بتعذيبهم حتى الموت, ومن ثم تصويرهم لإثارة فضيحة للنظام السوري, وقبلها كانت الرواية ذاتها بشأن ضحايا مجزرة الكيماوي الذين تعدو ١٥٠٠ شهيد أغلبهم من النساء والأطفال, دون أن تخبرنا السيدة شعبان لماذا هؤلاء الإرهابيون الذين يضربون الكيماوي ويقصفون بالطائرات الأحياء السكنية ويروعون الآمنين, ويعذبون ١١ ألف ضحية حتى الموت, لا يمارسون هذا العنف إلا في المناطق الموالية للثورة, وفي حاضنتهم الشعبية؟ ولماذا يقتلون أبناءهم بأيديهم ليتهموا النظام بالعنف, ولا يقتلون أبناء المجموعات الموالية للنظام؟!